سجل 96,7 دولاراً.. و83 دولاراً متوسط سعر البرميل منذ بداية العام المالي الحالي 2024/2023

النفط الكويتي لأعلى مستوياته في 2023.. ويقلص عجز الميزانية

- 16,7 دولاراً الفارق بين سعر البرميل الحالي.. والسعر المقدّر في الميزانية
- 3,8 دولارات فارق للبرميل الكويتي قياساً إلى أسعار خام «برنت» العالمي
- 94 دولاراً متوسط سعر برميل النفط الكويتي خلال أول أيام تداولات سبتمبر

علي إبراهيم

قفز سعر برميل النفط الكويتي إلى أعلى مستوى خلال العام الحالي 2023، إذ سجل في تداولات 13 سبتمبر الجاري 96,71 دولارا للبرميل، وهو ما يعطي مؤشرات إيجابية لتحسن أكبر بالأسعار خلال الفترة المقبلة مدفوعا باتفاقات تحالف «أوبيك+» بخفض مستويات الإنتاج حتى نهاية العام، يأتي ذلك فيما اتسع الفارق بين سعر برميل النفط المقدر عند 80 دولارا للبرميل في ميزانية الكويت خلال العام المالي الحالي2024/2023، ليسجل البرميل حاليا مستوى سعره يفوق المقدر في الميزانية بنحو 16,7 دولارا، وهو ما يفوق أيضا سعر التعادل المسجل في الميزانية عند 92,9 دولارا بنحو 3,8 دولارات للبرميل.

وعلى صعيد أسعار النفط بالأسواق العالمية، فقد ارتفعت الأسعار خلال جلسة تعاملات أمس لتسجل العقود الآجلة لخام برنت مستوى 93 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ بداية عام 2023، حيث يأتي ذلك بدعم من عودة الأسواق للتركيز على توقعات شح المعروض من الخام خلال الأشهر المتبقية من العام الحالي، وخلال جلسة التعاملات أضافت العقود الآجلة لخام برنت مكاسب 1,21 دولار، أو 1,32٪، من المكاسب، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1,24 دولار، أو 1,4٪، إلى 89,76 دولارا. ويستمر النفط الكويتي في تسجيل فوارق سعرية مع خام برنت القياسي العالمي، إذ زاد عنه بنحو 3,7 دولارات خلال التداولات. ووفقا لحسابات أجرتها «الأنباء»، فإن أسعار بيع النفط الكويتي منذ بدء العام المالي الحالي 2024/2023 قد قلص العجز المقدر في الميزانية العامة للدولة بنحو 3 دولارات للبرميل، ويتوقع ان يتزايد الفارق مع ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر المقبلة.

وتفصيليا، أظهرت البيانات التي استندت إلى أسعار بيع النفط الكويتي منذ بداية العام المالي الحالي 2024/2023 حتى الآن، أن متوسط سعر بيع برميل النفط وصل إلى نحو 83 دولارا للبرميل، بزيادة قدرها 3 دولارات عن سعر برميل النفط المقدر في الموازنة عن العام المالي الجاري عند 80 دولارا للبرميل.

ووفقا للبيانات، فإن شهر سبتمبر الحالي يبشر ببدء قفزات ملحوظة في سعر بيع النفط، إذ سجلت أول 7 أيام تداول خلال الشهر الجاري متوسط سعر بلغ 94 دولارا للبرميل، وهو ما يفوق سعر التعادل في الموازنة العامة للدولة بنحو 1,1 دولار عن كل برميل، إذ يبلغ سعر التعادل في الموازنة الجارية نحو 92,9 دولارا لكل برميل.

وكشفت البيانات أن شهر أغسطس الماضي شهد أعلى متوسط لسعر برميل النفط على مدار الأشهر الـ 5 الماضية، بمتوسط سعر برميل نفط بلغ 88,74 دولارا للبرميل، فيما كسر النفط الكويتي حاجز الـ 90 دولارا للبرميل خلال الشهر مرتين الأولى في 10 أغسطس إذ سجل 91,29 دولارا للبرميل،، الثانية في 11 أغسطس عندما سجل 90,16 دولارا للبرميل، يأتي ذلك فيما بلغ أدنى سعر سجله برميل النفط الكويتي خلال أغسطس الماضي عند 86,27 دولارا وذلك في ثالث أيام الشهر، ما يعني أن كل برميل نفط تم بيعه خلال أغسطس حقق 8,74 دولارا إضافية فوق السعر المقدر في الموازنة.

وسجل شهر أبريل الماضي ثاني أعلى متوسط سعر لبرميل النفط منذ بداية العام المالي بمتوسط بلغ نحو 85,5 دولارا للبرميل، بينما بلغ أعلى معدل لسعر برميل النفط في أبريل نحو 89,45 دولارا للبرميل يوم 13 من الشهر، بينما سجل أدنى سعر في 27 أبريل بنحو 79,43 دولارا للبرميل وهي المرة الوحيدة التي انخفض فيها خلال أبريل إلي مستوى يقل عن السعر التقديري في الموازنة المحتسب عند 80 دولارا للبرميل.

وحل شهر يوليو كثالث أعلى متوسط لسعر بيع النفط منذ بداية العام المالي الجاري بمتوسط سعر للبرميل بلغ 82,4 دولارا، إذ بدأ الشهر بـ5 أيام تداول تقل عن السعر المقدر في الموازنة إلى أن تحسنت بقية الأيام لتفوق سعر برميل النفط التقديري بنسب ملحوظة، وبلغ أعلى معدل لسعر بيع النفط خلال يوليو نحو 87,8 دولارا للبرميل 31 من الشهر، بينما بلغ أدنى مستوى للسعر في 4 يوليو عند 77,18 دولارا للبرميل.

وجاء شهر مايو الماضي كرابع أعلى سعر لبرميل النفط خلال الفترة الماضية، إذ بلغ متوسط سعر البيع نحو 77,26 دولارا للبرميل الواحد، وهو أول شهر يسجل تداولات بسعر يقل عن السعر التقديري في الميزانية بنحو 2,7 دولار للبرميل، بينما سجل سوم 2 مايو أعلى سعر لبرميل النفط خلا الشهر بواقع 80,97 دولارا للبرميل، فيما جاء أدنى سعر في مايو عند 74,37 دولارا في تداولات أخر أيام الشهر.

وحل شهر يونيو في المرتبة الأخيرة كأدنى متوسط لسعر برميل النفط منذ بداية العام الحالي بمتوسط بلغ نحو 76,6 دولارا للبرميل، وجاء أعلى معدل لسعر برميل النفط في 22 من الشهر عند 79,2 دولارا للبرميل بينما بلغ أدنى معدل لسعر البرميل 73,14 دولارا في 1 يونيو الماضي.

في تصريح بمناسبة الذكرى الـ63 لإنشاء المنظمة

وزير النفط: «أوبيك» ساهمت منذ إنشائها في تأمين إمدادات منتظمة للنفط

د. سعد البراك

قال نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار د. سعد البراك إن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ساهمت منذ إنشائها بضمان استقرار أسواق النفط وتوازنها بهدف تأمين إمدادات منتظمة للنفط.

وأضاف البراك في تصريح لـ «كونا» بمناسبة الذكرى الـ63 لإنشاء المنظمة أنها نجحت في تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها والتي تشمل تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها.

وذكر أن «أوبيك» منصة اقتصادية دولية تتصرف بمسؤولية كاملة وتسعى باستمرار للحفاظ على الاستقرار في السوق النفطية لصالح كل من المنتجين والمستهلكين، كما تسهم في تعافي الاقتصاد العالمي ما يحقق مصلحة متبادلة راسخة للجميع.

وأكد أنها حققت نجاحا كبيرا بإنشائها لتحالف «أوبيك +» الذي يضم 23 دولة مصدرة للنفط وذلك في شهر نوفمبر عام 2016 إذ «ساهم في إعادة التوازن إلى السوق بعد جائحة كورونا في 2020 ومازال يواصل دورة».

وأوضح أن «أعضاء «أوبيك» أظهروا في مراحل مختلفة تناغما وانسجاما وتوافقا أسهم في تسجيل نجاحات متواصلة وأثبتت أنها تضع نصب عينيها توازن السوق النفطية وهي تعمل وفق استراتيجية ورؤية مستقبلية ولها تواجد ملحوظ في كل المحافل الدولية والمفاوضات الدولية والتكتلات الاقتصادية».

وأفاد بأن «أوبيك» تضع في أولوياتها تحقيق التنمية الاقتصادية وتضع في اعتباراتها تحقيق المحافظة على البيئة والتنمية الاقتصادية وأمن الطاقة، وتؤكد أنها تتحرك بكل مهنية وتدرج باتجاه التحول في الطاقة وتتوسع في استثماراتها لرفع طاقتها الإنتاجية لضمان أمن الامدادات.

هيثم الغيص: التخلص من الوقود الأحفوري.. قد يُحدث «فوضى» بمجال الطاقة!

هيثم الغيص

حذر كبير مسؤولي منظمة «أوبيك» من التخلي عن الوقود الأحفوري، في أول رد على تصريحات وكالة الطاقة الدولية الأخيرة. وقال الأمين العام لأوبيك هيثم الغيص أمس، في بيان له، إن التخلي عن الوقود الأحفوري «سيؤدي إلى فوضى في مجال الطاقة على نطاق غير مسبوق، مع عواقب وخيمة على الاقتصادات ومليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم».

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد قالت يوم الأربعاء الماضي، إن الطلب على النفط قد يستقر خلال العقد الحالي مع تحول المستهلكين بشكل أكبر إلى مصادر الطاقة المتجددة لتجنب تغير المناخ الكارثي.

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية: «ربما نشهد بداية النهاية لعصر الوقود الأحفوري». وقال الغيص إن التقديرات المبنية على البيانات تتعارض مع الرأي بأن الطلب سيصل ذروته قبل 2030، مضيفة «الآراء السابقة بوصول المعروض أو الطلب على الوقود الأحفوري ذروته أثبتت أنها خاطئة». ولفت إلى أن خطورة هذه التصريحات اليوم أنها غالبا تتزامن مع دعوات بتقليص الاستثمار في القطاع، وأكد أن «أوبيك» ستستمر بالحوار مع الأطراف كافة في سوق النفط لضمان استقراره.

ارتفاع جماعي للمؤشرات وزيادة أحجام التداول بأكثر من 5٪.. و175 مليون دينار محصلة السيولة

عودة الزخم للأسهم القيادية.. تنعش «البورصة» بمكاسب 114 مليون دينار

شريف حمدي

عاد الزخم الشرائي نسبيا على أسهم السوق الأول بنهاية التعاملات الأسبوعية، وذلك بعد فترة من التراجع على مدار الأسابيع الأخيرة، لتشهد مؤشرات البورصة الكويتية ارتفاعا جماعيا لمؤشراتها، ورغم أن الارتفاعات كانت محدودة إلا أنها تشير إلى ثقة المستثمرين في أسهم السوق الأول.

وعلى إثر عودة الشراء للأسهم القيادية، حققت القيمة السوقية مكاسب اضافية بنحو 114 مليون دينار، وبذلك ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم الكويتي إلى 41,532 مليار دينار ارتفاعا من 41,418 مليار دينار الأسبوع الماضي.

ومن المتوقع ان تزداد وتيرة الشراء بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة بعد الخروج من فترة الصيف التي تتسم بالهدوء، فضلا عن ان كثيرا من الأسهم القيادية اسعارها مشجعة على الشراء بعد التراجعات التي تعرضت لها في الجلسات الأخيرة جراء عمليات التصريف اغلب جلسات التداول في شهر اغسطس الماضي، فضلا عن الأسبوع الأول من الشهر الجاري.

يضاف إلى ما سبق، ان عدد من الأسهم القيادية وزعت ارباحا استثنائية بنحو 317 مليون دينار لفترة النصف الأول من العام الحالي، وغالبا ما يعيد المستثمرين ضخ هذه المبالغ في سوق الأسهم مجددا.

وشهدت السيولة المتدفقة إلى السوق تراجعا محدودا خلال تعاملات الأسبوع، وبلغت المحصلة الأسبوعية 175 مليون دينار بمتوسط يومي 35 مليون دينار، وذلك مقارنة مع 180 مليون دينار الأسبوع الماضي بمتوسط يومي 36 مليون دينار.

وارتفعت احجام التداول بنهاية الأسبوع بنسبة 5,3٪ بإجمالي اسهم متداولة 819 مليون سهم مقارنة مع 778 مليون سهم الأسبوع الماضي، وانهت البورصة التعاملات الاسبوعية على تحقيق المكاسب على مستوى كافة المؤشرات، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,2٪ بإضافة 14 نقطة ليصل المؤشر إلى 7705 نقطة مقارنة مع 7691 نقطة الاسبوع الماضي.
- حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسبة 0,6٪ بمكاسب 36 نقطة ليصل المؤشر إلى 5755 نقطة مقارنة مع 5719 نقطة الأسبوع الماضي.
- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,3٪ بمكاسب 20 نقطة ليصل إلى 7029 نقطة ارتفاعا من 7009 نقاط الأسبوع الماضي.

وعلى مستوى تعاملات الأجانب على أسهم السوق الأول، حافظت قيمة ملكياتهم على استقرارها عند 5,1 مليارات دينار بنهاية التعاملات الأسبوعية حتى تاريخ 13 سبتمبر، وهي ذات القيمة للأسبوع الماضي.

ولوحظ ارتفاع نسب الملكيات الاجنبية في 5 اسهم هي بنك بوبيان والكويتية للاستثمار وأرزان وعقارات الكويت اضافة إلى شركة البورصة، فيما تم تقليص الملكيات في 6 اسهم هي الوطني والاستثمارات والمشاريع والامتياز وشمال الزور اضافة إلى شركة الغانم، فيما استقرت ملكيات الاجانب في اسهم 20 شركة.

---

110 مليارات ريال حجم الاستثمارات بختام معرض «سيتي سكيب» في الرياض

اختتم معرض «سيتي سكيب» العالمي أعماله في مركز الرياض للمعارض والمؤتمرات بالمملكة العربية السعودية، وذلك تحت عنوان «لبناء مسكن المستقبل»، حيث شهد المعرض استثمارات بقيمة تتجاوز 110 مليارات ريال، وبمشاركة أكثر من 350 جهة عارضة، وأكثر من 10 آلاف مستثمر دولي، وأكثر من 300 متحدث، فيما بلغ عدد الزوار للمعرض أكثر من 160 ألف زائر.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز الشريك المؤسس لشركة «تحالف» فيصل الخميسي، إن التأثير المباشر للمعرض تمثل في حجز أكثر من 3800 وحدة سكنية من الشركة الوطنية للإسكان بقيمة 3,8 مليارات ريال، فيما بلغ التأثير غير المباشر للمعرض على اقتصاد مدينة الرياض في خدمات الضيافة، والطيران، والفنادق أكثر من 94,5 مليون ريال، مبينا أن طلبات التسجيل للعام المقبل تجاوزت 4 أضعاف تسجيل العام الحالي، نقلا عن وكالة الأنباء السعودية (واس).

للمرة العاشرة على التوالي.. مواصلاً معركته ضد التضخم

«المركزي» الأوروبي يرفع الفائدة إلى 4٪

رفع البنك المركزي الأوروبي أمس، أسعار الفائدة للمرة العاشرة على التوالي، ليواصل معركته في مواجهة التضخم المرتفع العنيد الذي ابتلي به المستهلكون رغم تزايد المخاوف إزاء أن يسهم ارتفاع تكاليف الاقتراض في دفع الاقتصاد نحو الركود.

وجاءت الزيادة عكس التوقعات بتثبيتها، وبمقدار ربع نقطة مئوية في حين تحاول البنوك المركزية بجميع أنحاء العالم، بما فيها الاحتياطي الفيدرالي (المركزي) الأميركي، تقييم أثر أدوات مكافحة التضخم، ومعرفة ما هي النقطة الصحيحة لوقف سلسلتها السريعة من رفع أسعار الفائدة قبل أن يتجه الاقتصاد إلى الركود ويفقد الناس وظائفهم.

وبموجب القرار، يرتفع سعر الفائدة الرئيسي على الودائع لدى البنك المركزي الأوروبي إلى 4٪، وهي زيادة كبيرة مقارنة مع سالب 0,5٪ قبل ما يزيد قليلا على عام، والأعلى منذ تأسيس اليورو عام 1999.